

الملائكة فادته في الامسات فلا يخفى ضايقها وضيقها  
ما فادته الاستفادة من التوبة كما في قوله تعالى  
الضغورى لا تخلف ثوبها ولا عهد ولا خلة ولا لسان  
نقول ذلك في الضغورى الذي ليس بسبب كقولنا  
من جزئه اما ما له سبب في السبب خلاوة هذا الظاهر  
في السبب خلاوة هذا الظاهر في السبب خلاوة هذا الظاهر  
شارك في سببه الذي هو الدور وهو ما سمى في مسئلتنا  
المتصور على النظر الضمير لظهور وجه الدليل وما صح  
بما لم يتيسر من ان الحكم على الشيء فرع من صورته وحقيقته التي  
يقتضي تصورها فلا بد من النظر اليها على ما هي وان اقرب الاشياء  
الى الانسان هي التي يشبهها ما فادته وضيقها من كثرة الخلاف  
ما على النظر بانها هي الامور والاعمال في صورها اما الاثر  
فلان الحكم بما يتوقف على نظر التمسك وهو موجود لا على كمال  
التصور. واما الثاني فلا يتم الاجتماع بينهما وهو سبب  
لا شك فيه اذ لو لم يكن في الامر والى ذلك في الحق  
في مباحثه وهو ركوبه في الاستدلال بالاشياء  
يكون في ما زاد على الظاهر في التصور هو صفه الفلن ان يفتقر  
الاذن كما تم اختلف ارباب الكبر والارباب في هذا اما انما  
يعقب اذ بوجه الدليل ان يحصل معه اما الخطا به فم  
يعلم واحد بعلمين فيه خلاف ورعيه في سببها  
العلمين بالتحقق من ان الذهن ليس كافيا في حصول الحقيقة  
بل لا بد من علم بالاشياء وهو التفتن في الاشياء  
كما اذا عرفت ان هذه هي كل ما في العلم

علم الفرد قال شرف الدين بن التيمساني وما ذكره حق  
فانك اذا قلت التفتن مستر وكل مستر كما لم يدرج التفتن  
في الحزمة الا من غير كونه في ذلك المستر فلا من التفتن  
له الا انه معزوم في علمه العلم انه في التفتن مستر ولا يكاد يحاو  
الذهن من ذلك بن علي هذا الوجه **قوله**  
وعبارته في الطوالع به انه لا بد من سبب ان مقتضى  
ملاحظة التفتن والاعتناء بغيره والامتنان وانت  
الاشكال في جلاء الانتاج وعضاؤه اشبه هذا كما في النظر  
الصحيح واما القارة كما كان عدم تمامها في استلزامها التقاطعا  
وكذلك ان كان لغرض الاستدلال كما لاستدلال بجزئيين وسالتي  
وان كان ظاهرا في ما بينه فتقوى في دورها انه لا يستلزم للجزئ  
وهو راي المتكبرين وقوله في سببها وهو راي المنطقيين وهو  
الصحيح في الحق انه لا يكاد يحاو من اجزاء في السنة بحيث ان  
الاشياء في ما يورد له لا تقوده  
علم التفتن تقوده  
الاشياء في ما يورد له لا تقوده  
علم التفتن تقوده